

أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية على أكبر البنوك الإسلامية من حيث حجم الأرباح خلال الفترة: 2011 – 2015

أ.د سليمان ناصر *

يونس مونة **

المستخلص

سعت لجنة بازل الدولية منذ حوالي أربعة عقود من الزمن إلى وضع معيار دولي لكفاية رأس المال، يقيس مدى حجم التغطية الذي توفره الأموال الخاصة للبنك لأموال المودعين وحمائتها، بإيجاد علاقة بين رأسمال البنك من جهة وأصوله وتعهداته من جهة أخرى، وسعت اللجنة إلى تطوير هذا المعيار باستمرار مع تطور علم إدارة المخاطر، لذلك سعت البنوك المركزية في مختلف دول العالم إلى إلزام البنوك التي تحت رقابتها إلى تطبيق هذا المعيار، فكانت البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك ملزمة بتطبيقه. سعى هذا البحث إلى دراسة التأثير بين كفاية رأس المال ونسب الربحية أو المردودية في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال دراسة قياسية على أكبر البنوك الإسلامية في العالم من حيث حجم الأرباح (15 بنك إسلامي من بين 25 مؤسسة مالية إسلامية حسب توفر المعلومات) خلال الفترة: 2011 – 2015، ولدراسة التأثير بين المتغيرات تم استخدام نموذجين لانحدار خطي بسيط، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews7. وقد تبين لنا أن هناك علاقة تأثير إيجابية، وتناسب طردي مباشر، إذ كلما حاول البنك الإسلامي الرفع من نسبة كفاية رأس المال كلما أدى ذلك إلى زيادة مؤشرات الربحية متمثلة في العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA. لكن وبما أن معيار بازل وُضع أساساً للبنوك التقليدية، وبما أن هناك معيار وضعه مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا لحساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بتطويع معيار بازل مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، فإن البحث يوصي بتطبيق هذا المعيار لأن ذلك من شأنه أن يرفع أكثر من مردودية البنك الإسلامي.

* جامعة ورقلة، الجزائر.

** جامعة أدرار، الجزائر.

The Effect of Capital Adequacy on the Profits of Islamic Banks

A Quantitative Study of the Largest Islamic Banks in Terms of Profits during the Period 2011-2015

Abstract

For the last four decades, the Basel Committee on Banking Supervision has worked to establish an international standard for capital adequacy that measures the amount of coverage and protection provided by the banks' equity for the depositors' money. This is by establishing a relationship between the bank's capital on the one hand and its assets and liabilities on the other hand. The Committee has continued to upgrade the standard in line with developments in the knowledge of risk management. Central banks throughout the world have compelled the banks under their supervision, including Islamic banks, to apply this standard. This research aims to study the effective relationship between capital adequacy and profitability ratios of Islamic banks through an empirical study. It uses a sample of the world's largest Islamic banks in terms of profits (15 of 25 Islamic financial institutions according to the availability of the profit data) during the period 2011 - 2015. To investigate the effect of the independent variables on the dependent ones, two simple linear regression models are used, employing the statistical program Eviews 7. The results show a positive correlation; whenever an Islamic bank tried to raise the capital adequacy ratio the profitability indicators represented by ROE (return on equity) and ROA (return on assets) also increased.

However, the Basel standard was established for conventional banks, and the IFSB in Malaysia has developed a standard especially for calculating capital adequacy for Islamic banks by adapting the Basel standard to the nature of Islamic banks' business. Therefore, the research recommends the application of this standard because it would further increase the profitability of Islamic banks.

مُقَدِّمَةٌ

يعد موضوع كفاية رأس المال من المواضيع المهمة التي شغلت خبراء البنوك خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، وذلك لأهميتها في الحفاظ على السلامة المالية للبنك ولما تمثله تلك الكفاية من تغطية لأموال المودعين؛ لذلك سعت الهيئات الدولية وعلى رأسها لجنة بازل إلى إيجاد معايير عملية لقياسها ومراقبتها، كما سعت إلى تحديثها وتطويرها باستمرار، ما أنتج لدينا اتفاقيات بازل 1 و 2 و 3.

فإذا كانت الهيئات الرقابية في كل دول العالم ممثلة في البنوك المركزية تسعى إلى تطبيق هذه المعايير حفاظاً على بنوكها وعلى أنظمتها المصرفية من خلال إصدار قوانين وتنظيمات ملزمة، فإن البنوك الإسلامية بحكم توسعها وانتشارها في العديد من البلدان الإسلامية وحتى غير الإسلامية أضحت جزءاً مهماً من تلك الأنظمة، وبالتالي فهي ملزمة بتطبيق تلك المعايير.

إلا أن طبيعة هذه المعايير الدولية والتي وُضعت خصيصاً للبنوك التقليدية، تطرح تساؤلات عن جدوى تطبيقها في البنوك الإسلامية بالصيغة التي وردت بها، مع أن البنوك الإسلامية لا تختلف عن البنوك التقليدية في صغر حجم رأسمالها وبالتالي ضرورة وضع حد أدنى له، وإنما تختلف الأولى عن الثانية في حجم التغطية المطلوب من الرأسمال لأموال المودعين، ذلك لأن معظم ودائع البنك الإسلامي يتلقاها على سبيل المضاربة أي المشاركة في الربح والخسارة، وليس على سبيل ضمان أصلها وفوائدها، لذلك كان لزاماً على الهيئات الداعمة للبنوك الإسلامية وضع معايير خاصة بها في هذا المجال، وهو ما سعى إليه وقام به بالفعل مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا.

مشكلة البحث

بما أن البنك الإسلامي مؤسسة مالية تسعى إلى تحقيق الربح مثل بقية المؤسسات المالية، فهل التقيد بمعيار كفاية رأس المال -ولو بصيغته الواردة في معايير بازل- والسعي إلى رفع نسبته سيؤدي بالضرورة إلى زيادة ربحية البنك؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث.

منهجية البحث

يسعى البحث من خلال جزئه النظري إلى إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بكفاية رأس المال، وكذا تطوراتها سواء قبل إنشاء لجنة بازل، أو بعد إنشاء تلك اللجنة ووضع معيار عالمي لكفاية رأس المال وتطويره باستمرار من خلال التعديلات التي أُدخلت عليه.

أما في الجزء التطبيقي، فالبحث يحاول من خلال دراسة تطبيقية على أكبر البنوك الإسلامية في العالم (من حيث حجم الأرباح) دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية تلك البنوك للإجابة على مشكلة البحث، وذلك باستخدام نموذجين لانحدار خطي بسيط، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 7.

الدراسات السابقة للموضوع

في حدود اطلاع الباحثين وما تمكنا من الوصول إليه، فإن أهم الدراسات السابقة للموضوع تتمثل في:

- دراسة: سعود موسى الطيب و محمد عيسى شحاتيت

بعنوان «تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية - حالة الأردن»⁽¹⁾، حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة قياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال على ربحيتها، وذلك من خلال دراسة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لاثني عشر مؤشراً للربحية في 15 بنك أردني للفترة 2007-2000، وأهم ما توصل إليه الباحثان في هذه الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في نسبة صافي إيرادات التشغيل على الموجودات ونسبة العائد على الموجودات، وأيضاً هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في نسبة هامش الفوائد إلى الموجودات ونسبة الفوائد والعمولات إلى الموجودات.

(1) سعود موسى الطيب، محمد عيسى شحاتيت: تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية - حالة الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد2، 2011.

– دراسة: عبد الله التميمي وسامر فخري عبيدات

بعنوان «محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية (دراسة تطبيقية)»⁽¹⁾، حاول الباحثان في هذه الدراسة تحديد أهم العوامل التي تحدد كفاية رأس المال في البنوك الأردنية، في الفترة الممتدة ما بين 2008-2000، حيث قاما باختبار العلاقة بين متغير كفاية رأس المال من جهة و المتغيرات التالية من جهة أخرى: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، معدل القوة الإيرادية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحثان هي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول، بينما العلاقة بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية هي علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية.

– دراسة : Sokefun Adeyinka و Asikhia Olalekan

بعنوان «كفاية رأس المال و ربحية البنوك؛ دراسة تجريبية في نيجريا»⁽²⁾ مقال مقدم ك: دراسة تجريبية على دراسة تجريبية على نيجريا» ادة الماجستير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، التالي:

معرفة العلاقة المتأرجح، حاول الباحثان في هذه الدراسة اختبار تأثير كفاية رأس المال على ربحية ودائع البنوك في نيجريا سواء في البنوك المحلية أو البنوك الأجنبية، وقدم الباحثان نتائج أولية من خلال بيانات تم الحصول عليها من أجوبة استبانات تم توزيعها على 518 موظف، أما عن النتائج الثانوية فتمحصل عليها من البيانات المالية المعدة من طرف البنوك والبنك المركزي خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2010-2006، وتم الاعتماد على ربحية البنوك من خلال أهم مؤشر وهو العائد على الأصول ROA، وتوصل الباحثان من خلال البيانات إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين كفاية رأس المال و ربحية البنوك، ولكن في البيانات الثانوية والمتمثلة في القوائم المالية للبنوك تبين أن

Khaled Abdalla Altamimi and Samer Fakhri Obeidat: Determinant of capital adequacy in commercial banks of Jordan; an empirical study, International Journal of Academic research in Economics and management sciences, vol 2, N° 04, 2013

Asikhia Olalekan and Sokefun Adeyinka: Capital adequacy and banks' profitability; an empirical evidence from Nigeria, American International Journal of Contemporary Research, vol.2 No. 10 ;October 2013

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وربحية البنوك.

– دراسة : Ndifon Ojong Ejoh

بعنوان «تأثير كفاية رأس المال على ربحية الأموال المودعة في البنوك في نيجيريا»⁽¹⁾، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة اختبار تأثير كفاية رأس المال على ربحية الأموال المودعة في البنوك النيجيرية وذلك باختبار على عينة من البنوك قدرها خمسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-1981، حيث تم الاعتماد على البيانات المنشورة في القوائم المالية لهذه البنوك والتي تم الحصول عليها من طرف البنوك والبنك المركزي النيجيري، وقام باختبار العلاقة بين العائد على الأصول والذي يعتبر من مؤشرات الربحية وعدة متغيرات مستقلة متمثلة في الحصة السوقية، السيولة، والنمو الاقتصادي وأخيراً نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول، والذي يعتبر من مؤشرات كفاية رأس المال وإن كان تقليدياً، وتوصل الباحث إلى أن العلاقة بين كفاية رأس المال وربحية البنوك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية، كما توصل إلى أنه كلما كان للبنك رأس مال أكبر كلما يحقق ذلك أكثر سلامة للبنك، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع للربحية لدى البنك.

– دراسة : Hadi Heidari و Mohammad Valipour Pasha

بعنوان «هل معدل كفاية رأس المال يحدد ربحية البنوك؟ دراسة حالة إيران»⁽²⁾، هدفت هذه الدراسة إلى اختيار عينة من البنوك الإيرانية تتكون من 29 بنكاً ودراسة العلاقة فيها بين الربحية ومعدل كفاية رأس المال خلال الفترة: 2007 - 2012، وانطلقت الدراسة من فرضية أن البنوك التي لا تستجيب للحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال لا تحقق أرباحاً فعلية في نظام المشاركة في الربح والخسارة. ولكن تبين من خلال الدراسة التطبيقية أنه لا يمكن إثبات أن البنوك المرحة ستكون قادرة على الامتثال لنسبة كفاية رأس المال، وبعبارة أخرى فإن البنك الذي لا يلبى متطلبات كفاية رأس

Ndifon Ojong Ejoh: The impact of capital adequacy on deposit money (1) banks profitability in Nigeria, Research Journal of Finance and Account-
ing, vol.5, No.12, 2014

Mohammad Valipour Pasha and Hadi Heidari: Can Capital Adequacy (2) Ratio Specify Banks' Profitability? a Case Study of Iran, Bultin Tinknologi,
.Tanaman, Bil.12, Tambaban.2, 2015

المال ليس بالضرورة أن يكون غير مربح.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، هو كونها تحتوي دراسة تطبيقية ليس على البنوك التجارية مثل معظم الدراسات السابقة بل الإسلامية، وإذا كانت الدراسة الأخيرة تمت على بنوك إيرانية (ويُفترض أنها إسلامية) فإن دراستنا اختارت عينة متنوعة من أكبر البنوك الإسلامية في العالم من حيث حجم الأرباح، حتى تتم دراسة مدى الارتباط بين تلك الأرباح وكفاية رأس المال فيها.

I- القسم النظري للدراسة

أولاً- مفهوم 2c كفاية رأس المال

هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره. وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى. وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرته على تسديد التزاماته، ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل⁽¹⁾.

وقد استعمل مفهوم كفاية رأس المال (بالفرنسية: Adéquation du capital، وبالإنجليزية: Capital adequacy) بهذا المصطلح نظراً لصغر حجم رأس المال عند البنوك التجارية خاصة، وذلك لأن عملها الأساسي يتمثل في الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز منه، وبالتالي فهي تعتمد في عملها على أموال الغير أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة، ولكن تبقى تلك الأموال الخاصة هي المصدر الأساسي لتعويض أي خسائر قد تلحق بأموال المودعين.

ثانياً- تطورات حساب كفاية رأس المال

مرت كيفية حساب كفاية رأس المال للبنوك بعدة تطورات عكست التطور في إدارة البنوك عامة، وفي إدارة المخاطر خاصة، وذلك وفق مؤشرات أو نسب مالية كما يلي:

1 - معدل قدرة البنك على رد الودائع

أي النسبة المئوية لرأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع، أو عدد مرات مجموع

(1) <http://www.investopedia.com> - 05/07/2013

الودائع إلى رأس المال الممتلك، وهذا المعدل يقيس قدرة البنوك على رد الودائع من رأسماله، ويعتبر من أشهر المقاييس وأقدمها انتشاراً في التطبيقات المصرفية في العالم منذ سنة 1914 وبقي سائداً حتى تخلت عنه البنوك في الولايات المتحدة سنة 1942، وينص على عدم زيادة مجموع الودائع على عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي أن لا تقل نسبة حقوق الملكية إلى الودائع عن 10 %، ولكن نظراً لكون الأهمية تكمن في كيفية استخدام الودائع أي نوعية الأصول لم يعد لهذا المعدل نفس الأهمية كما في السابق.

2 - رأس المال (حقوق الملكية) / إجمالي الأصول

ويعتبر من المقاييس التقليدية أيضاً، وقد برز استعماله بعد الحرب العالمية الثانية بسبب عيوب المقياس السابق، وهو يربط رأس المال الممتلك بالأصول لأن الخسارة التي يتحملها رأس المال تكون ناجمة عن استخدام الأموال، ولا توجد له نسبة مثلى فكلما كانت النسبة أكبر كلما دل ذلك على متانة المركز المالي للبنك، غير أن من عيوبه أيضاً عدم التفريق بين الأصول من حيث درجة مخاطرتها، ما دام المقياس يتعلق بدرجة المخاطرة التي يتحملها رأس المال.

3- رأس المال / الأصول الخطرة

ويعتبر تطوراً للمقياس السابق، وتعتبر الأصول ذات المخاطرة هي كل الأصول باستثناء: النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي + السندات الحكومية + القروض الممنوحة للحكومة والدوائر الرسمية (لأنها مضمونة)، وهناك من يضيف إليها الودائع لدى البنوك الأخرى، وقد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948 تقريباً، إلا أن هذه النسبة وُجِّه لها نفس الانتقاد السابق.

4 - حساب كفاية رأس المال في إطار اتفاقيات بازل وتعديلاتها

4-1- اتفاقية بازل I

تشكلت لجنة بازل الدولية نهاية سنة 1974، وهي تضم خبراء مصرفيين من عشر دول غربية، وتُعقد اجتماعاتها بمقر بنك التسويات الدولية BIS بمدينة بازل السويسرية. بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدّمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عُرف باتفاقية بازل I، وذلك في يوليو 1988 ليصبح

بعد ذلك اتّفاقاً عالمياً، وبعد أبحاث وتجارب تمّ وضع نسبة عالميّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى أصول البنك وتعهداته حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدّرت هذه النسبة بـ 8 %، وأوصت اللجنة من خلال الاتفاق على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992، ليتمّ ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءاً من 1990، وكانت هذه التوصيات منبّهة على مقترحات تقدّم بها «كوك COOKE»⁽¹⁾، والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سمّيت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة كوك.

وتحدّد نسبة كفاية رأس المال وفقاً لما يلي:

- (في البسط) يتكون رأس المال من شريحتين

أ- رأس المال الأساسي: يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامّة والقانونيّة + الأرباح غير الموزّعة أو المحتجزة) - (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة).

ب- رأس المال التكميلي: يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض + الإقراض متوسّط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

- (في المقام) تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول وفق جدول خاص وضعته لجنة بازل، وتتراوح هذه الأوزان من صفر إلى 100 %، كما وضعت جدولاً آخر لأوزان المخاطر للتعهدات خارج الميزانية تتراوح من 20 إلى 100 %، مع ملاحظة أن اتفاقية بازل الأولى تعالج مخاطر الائتمان فقط.

يصبح معدّل كفاية رأس المال حسب مقرّرات لجنة بازل كما يلي :

4-2- التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I:

بعد وضع هذه النسبة رأّت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوّعة التي أصبحت تتعرّض

(1) Peter Cooke خبير مصرفي إنكليزي ومدير بنك إنكلترا المركزي، كان من أوائل من اقترح إنشاء لجنة بازل وأصبح أول رئيس لها.

لها، خاصّة في ظلّ انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقّات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتّفاقيّة خاصّة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقيّة الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وقد كان ذلك في يناير من سنة 1996 وفي صورتها النهائية بعد أن طرحتها كاقترح للنقاش في أبريل 1995، وتعتبر هذه الاتفاقيّة تعديلاً لاتفاقيّة 1988، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998.

وتتمثل مخاطر السوق في التعرض للخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق، وأهمها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار حقوق الملكية (أسعار الأسهم) وأسعار السلع. ومع أنّ هذه التعديلات أبقت على معدّل الملاءة الإجماليّة عند 8% كما ورد في اتّفاق بازل I إلا أنّها عدّلت من مكوّنات النسبة كما يلي:

سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقيّة، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكوّن من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي). وهذا كما هو محدّد في اتّفاقيّة 1988 + الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين).

وبما أنّ المخاطرة السوقيّة قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمّنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائيّة نمطيّة لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدّرة للمخاطرة (Value at Risk (VAR) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى. أصبحت إذن العلاقة المعدّلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

4-3- اتفاقيّة بازل II

في يونيو 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أوّلية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفيّة (كفاية رأس المال) يحلّ محلّ اتّفاقيّة عام 1988، وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقّة وشموليّة معامل المخاطرة في ميزانيّات المصارف. وفي 16 يناير 2001 تقدّمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديداً وتفصيلاً حول الإطار الجديد السابق لمعدّل الملاءة المصرفيّة، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنّين

والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001، لكن نظراً لكثرة الردود والملاحظات تمت إجازة واعتماد هذه النسخة بشكلها النهائي في جوان/يونيو 2004، وُحِد لها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة 2006 كحد أقصى، وهو الذي عُرف باتفاقية (بازل II).

يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي:

أ- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرَّح بأوزان المخاطرة واللازم لمواجهة مختلف المخاطر، حيث جاءت بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان والسوق، وقدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل Operational risk التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل I، والتي تُعرَّف بأنها مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات والأنظمة الداخلية والعناصر البشرية، والأحداث الخارجية.

ب- ضمان وجود طريقة فعَّالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر.

ج- نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أو الانضباط بسلوكيات السوق Market discipline، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرُّضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتَّى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنها على علم بها، ولتتمكَّنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

ويلاحظ في اتفاق بازل II أنه أبقى الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% إلا أن قاعدة الموجودات التي يحسب على أساسها تمَّ توسيعها إلى حد يؤدي إلى زيادة رأس المال المطلوب.

وبذلك تصبح المعادلة الإجمالية لحساب رأس المال لمواجهة المخاطر الثلاثة، الائتمان والسوق والتشغيل كما يلي، وهي التي سُميت بنسبة ماك دونو⁽¹⁾ McDonough

(1) William j. McDonough خبير مصرفي أمريكي، رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك سابقاً، وهو الذي تولى رئاسة لجنة بازل من 1998 إلى 2003.

كما وُضعت طريقة مستحدثة أيضاً لترجيح أوزان المخاطر، تصل في بعض الفئات والحالات إلى 150% من الخطر الحقيقي.

4-4- اتفاقية بازل III

نشرت لجنة بازل منذ يوليو 2009 مجموعة وثائق بغرض تطوير الدعائم الثلاثة لبازل II، أي بعد انفجار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانحيار العديد من البنوك، ولاحقاً ومواجهة هذه الأزمة أكثر، نشرت اللجنة في 17 ديسمبر 2009 وثيقتين مهمتين تعتبران مسودة اتفاقية بازل III بغرض إخضاعهما للإثراء والمناقشة والفحص، هذه العملية الأخيرة انتهت في 16 أبريل 2010.

بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء الـ 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة بينك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم بسيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، اعتمدت رسمياً اتفاقية بازل III والمتعلقة بالمتطلبات الجديدة لكفاية رأس المال والسيولة ونُشرت بتاريخ: 16 ديسمبر 2010، على أن تدخل حيز الإلزام بالتطبيق رسمياً في أول يناير 2013، وخلال أجل يمتد إلى سنة 2019، مع وضع محطتين للمراجعة خلال سنتي 2013 و 2015.

سعت اتفاقية بازل III إلى تحسين نوعية قاعدة رؤوس أموال البنوك وبنيتها وشفافيتها، حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال، إذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يُضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير متراكمة العوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات لمدة لا تقل عن خمس سنوات، والتي يمكنها تحمّل الخسائر قبل الودائع، ويتضمن مشروع الاتفاقية الجديدة بالإضافة إلى تضييق مفهوم رأس المال جملةً من التخفيضات على رأس المال الأساسي واستبعاد أدوات أخرى مما يزيد ضيقاً، بينما يضيف إلى إجمالي المخاطر مجموعة جديدة لم يكن يترتب عليها متطلبات رأسمال، مما يزيد الوضع صعوبةً.

وخلاصة القول، فإن الاتفاقية الجديدة تُلزم البنوك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس

المال الاحتياطي أو الأولي من 2% إلى 4.5% ابتداءً من أول يناير/كانون الثاني 2015، كما تُلزمها بإضافة هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبتته 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية لتدعيم أو الحفاظ على رأس المال بحلول الأول من يناير/كانون الثاني 2019 ليصل المجموع إلى 7%، وبنفس الطريقة بالنسبة للشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) من 4% إلى 6%، هذا بالإضافة إلى هامش آخر (بين 0 و 2.5%) لاستخدامه في مواجهة أزمات مختلفة ومحتملة مستقبلاً، مع إلغاء ما يسمى بالشريحة الثالثة التي كانت سابقاً، و يمكن توضيح تركيبة رؤوس أموال البنوك الجديدة والمطلوبة في ظل بازل III مقارنة بـ بازل II بالجدول التالي:

الجدول رقم: 1: تركيبة رؤوس الأموال الجديدة للبنوك بالانتقال من بازل II إلى بازل

III (ب. %)

رأس المال الإجمالي			رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى لرأس المال)			الحد الأدنى لرأس المال (حقوق الملكية من (الأسهم العادية		
المعدل المطلوب	الشريحة الاحتياطية	الحد الأدنى	المعدل المطلوب	الشريحة الاحتياطية	الحد الأدنى	المعدل المطلوب	الشريحة الاحتياطية	الحد الأدنى
		8			4			2
10.5	2.5	8	8.5	2.5	6	7	2.5	4.5
تتراوح بين: 0 و 2,5								
الشريحة الاحتياطية (احتياطي مواجهة الخسائر والأزمات)								

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بعض مراجع البحث.

ثالثاً- الأثر النظري لكفاية رأس المال في ربحية البنوك

تبيّن لنا من خلال الشرح السابق، أن حساب نسبة كفاية رأس المال يعتمد في البسط على حجم رأس المال وفي المقام على إدراج الأنواع الثلاثة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك وهي الائتمانية، السوقية والتشغيلية. إن ارتفاع نتيجة النسبة يتعلق

إذن رياضياً إما بزيادة البسط أو انخفاض المقام. بمعنى أن النسبة تزداد إما بازدياد حجم رأس مال البنك، وإما بنقصان حجم المخاطر أي كلما تم تقليلها والتحكم فيها تحسنت النسبة.

وبما أن الاحتمال الأول أي زيادة رأس المال صعب التطبيق بالنسبة للبنك، لأنه يعتمد إما على التضحية بالأرباح ورسمتها لعدد من السنوات، وإما بطرح أسهم جديدة للاقتناء وهذا دونه عوائق قانونية وتنظيمية؛ تلجأ البنوك في سبيل تحسين كفاية رأس مالها إلى التحكم أكثر في حجم المخاطر.

فعندما يقوم البنك بتخفيض مخاطر الائتمان (وهي التي تشكل النسبة الأكبر في المقام) فذلك يعني التخلص من القروض أو التمويلات الرديئة ذات نسبة المخاطرة المرتفعة، والاعتماد أكثر على القروض أو التمويلات ذات الجودة العالية والمخاطر المنخفضة، مما يعني تخفيض احتمالات التعثر عن السداد في هذه القروض أو التمويلات، وبالتالي استرجاع كامل لها مع فوائدها أو هامش ربحها، مما يعني نظرياً ارتفاع أرباح البنك ورجحيته إذا تم قياسها على أساس رأس ماله أو أصوله، وبالنتيجة يمكن الاستنتاج أنه كلما تحسنت كفاية رأس مال البنك زادت رجحيته.

هذا الاستنتاج يبقى نظرياً، وهو ما سنحاول إثباته أو نفيه من خلال الدراسة التطبيقية الموالية.

II- الدراسة التطبيقية

بعد أن تناولنا كفاية رأس المال وكيفية حسابها وتطوراتها في البنوك، نشير إلى أنه بالنسبة للبنوك الإسلامية فهي ليست معفية من حساب هذه النسبة، بل تُفرض عليها من طرف الهيئات الرقابية للدول التي تعمل بها، وذلك بغض النظر عن الكيفية التي تُحسب بها، سواء بطريقة مشابهة للبنوك التقليدية أي بتطبيق معيار بازل بحد ذاته، أو بتطبيق المعيار المعدل من طرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا.

فإذا كان الالتزام بهذا المعيار يسهم في تدنية المخاطر والتحكم فيها بشكل أفضل بالنسبة للبنك الإسلامي، فهل يسهم ذلك في تحسين مردودية البنك ورجحيته بصفة مباشرة، باعتبار البنك الإسلامي مؤسسة تجارية تسعى لتحقيق الربح؟ ذلك ما نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة التطبيقية.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

- تقديم متغيرات الدراسة؛
- تقديم عينة البنوك محل الدراسة؛
- قياس أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية؛
- تحليل النتائج.

أولاً- تقديم متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في ثلاثة مؤشرات، مؤشر لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية ومؤشرين لقياس الربحية في البنوك الإسلامية، حيث مؤشر كفاية رأس المال CAR (وقد جرى تعريفها من قبل) نجدها محسوبة في معظم التقارير المالية السنوية التي تنشرها البنوك، إذ يتم حسابها وفق تعليمات البنوك المركزية التي تعمل في إطارها البنوك الإسلامية، أما عن مؤشرات الربحية فقد تم اختيار أهم مؤشرين لقياس الربحية وهما: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

فالعائد على الأصول هو عبارة عن نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول والذي يقيس أداء استثمار البنوك لأصولها وموجوداتها ويتم حسابها كالتالي:

أما عن العائد على حقوق الملكية فهو يعبر عن نسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية (حقوق المساهمين) أو يمكن تسميتها بالمردودية المالية والتي تعبر عن مدى تحقيق حقوق الملكية أو المساهمين لعائد في البنك جراء استثمار أموالهم في ذلك البنك⁽¹⁾، ويتم حسابها كالتالي:

ثانياً- تقديم عينة البنوك محل الدراسة

لدراسة أثر التقيد بنسبة كفاية رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية تم اختيار مجموعة من البنوك الإسلامية والتي يمكن على أساسها تعميم النتائج، وهذا ما جعلنا نختار مجموعة من البنوك من مختلف الدول، وقد تم اختيار البنوك وفق ترتيب أحسن 25 مؤسسة مالية إسلامية محققة لأرباح لسنة 2015 وذلك حسب تقرير صادر عن

(1) حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2011، ص 220.

مجلة The Banker المتخصصة في المجال المصرفي⁽¹⁾.

وبما أن دراستنا تقتصر على البنوك فقط، فقد تم استبعاد المؤسسات التي تعمل في مجال التأمين وهي الشركة التعاونية للتأمين الموجودة في السعودية والتي تحتل المرتبة السابعة وبوبا العربية للتأمين الموجودة في السعودية أيضاً والتي تحتل المرتبة السادسة عشر من حيث أحسن المؤسسات المالية الإسلامية المحققة للربح خلال سنة 2015، هذا بالإضافة إلى استبعاد بعض البنوك الإسلامية بسبب عدم توفر كامل المعطيات خلال فترة الدراسة: 2011 - 2015 والتي تم اختيارها لسببين، الأول إحصائي حيث كلما كان عدد البنوك وحجم المشاهدات كبيراً كلما كانت النتائج الإحصائية مقبولة، أما السبب الثاني فيتمثل في أن معظم البنوك الموجودة في قائمة 25 مؤسسة مالية إسلامية توفر كل المعطيات التي تساعدنا على هذه الدراسة التطبيقية، أما عن البنوك الإسلامية المستثناة (وعددتها سبعة) فيمكن تبيانها في الجدول التالي:

البنك	البلد	الرتبة ضمن قائمة أحسن 25 مؤسسة مالية إسلامية من حيث الربحية
MILAT BANK بنك ملات	إيران	الرتبة الثانية
ANK AKYAT بنك ركيات	ماليزيا	الرتبة السادسة
بنك صادرات BANK SADERAT	إيران	الرتبة العاشرة
تجارة بنك TEJARAT BANK	إيران	الرتبة الحادي عشر
بارسيان بنك PARSIAN BANK	إيران	الرتبة الثالثة عشر
أون بنك EN-BANK	إيران	الرتبة السابعة عشر
سينا بنك SINA BANK	إيران	المرتبة الواحد وعشرون

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير The Banker 2015 والمعطيات المتوفرة لدى موقع كل بنك.

(1) تقرير: The Banker, Top Islamic Financial Institutions, Special Report, November 2015. p11 <http://www.thebanker.com/content/download/161219/6363500/file/Top%20Islamic%20Financial%20Institutions.pdf> تاريخ الاطلاع: 05/05/2016.

بعد استثناء المؤسسات المالية الإسلامية التي تنشط في مجال التأمين، والبنوك السبعة التي لا تتوفر على كامل المعطيات لفترة الدراسة 2011-2015 وهي في معظمها بنوك إيرانية وبنك ماليزي، فقد تم بالإضافة إلى هذه البنوك استبعاد بنك الإنماء السعودي بسبب نشأته الحديثة، والتي جعلت معطياته تختلف كثيراً عن البنوك الأخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة كفاية رأس المال للبنك لسنة 2011 تتجاوز 40%، مما يجعل هذا البنك له وضع خاص.

أما عن البنوك الأخرى المتبقية (وعددها 15 بنكاً) والتي تتوفر كل المعطيات والمعلومات الخاصة بدراستنا (انظر الملحق رقم 1) فيمكن تعريفها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: مجموعة البنوك محل الدراسة الموجودة ضمن 25 أحسن بنك محقق للربح

الرتبة	سنة التأسيس	البلد	البنك
الرتبة الأولى	1822.98	السعودية	الراجحي
الرتبة الثالثة	947.01	الإمارات	بنك دبي الإسلامي
الرتبة الرابعة	663.00	إيران	BANK PASAR-GAD بنك باساركاد
الرتبة الخامسة	633.00	الكويت	بيت التمويل الكويتي
الرتبة الثامنة	554.00	قطر	مصرف الريان
الرتبة التاسعة	476.00	الإمارات	مصرف أبو ظبي الإسلامي
الرتبة العاشرة	469.00	قطر	مصرف قطر الإسلامي
الرتبة الثالثة عشر	375.00	البحرين	مجموعة البركة
الرتبة الثامنة عشر	230.00	السعودية	بنك البلاد
الرتبة التاسعة عشر	229.00	ماليزيا	BIMB HOLDINGS BE-RHAD
الرتبة العشرون	226.00	قطر	البنك الدولي الإسلامي
الرتبة الثانية والعشرون	195.00	قطر	بنك بروة
الرتبة الثالثة والعشرون	187.90	مصر	بنك فيصل الإسلامي
الرتبة الرابعة والعشرون	170.00	إيران	KARAFARIN BANK بنك كارافارين
الرتبة الخامسة والعشرون	152.00	السعودية	بنك الجزيرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير The Banker 2015 ومواقع البنوك محل الدراسة.

من خلال الجدول رقم 3 وبقراءة هته المجموعة نلاحظ ما يلي:

- من البلدان الموجودة فيها هذه البنوك نجد أن قطر تضم أربعة بنوك إسلامية ضمن أحسن 25 مؤسسة مالية إسلامية، ثم تليها السعودية والتي تضم ثلاثة بنوك، ثم الإمارات وإيران اللتان تضم كل منهما بنكين، أما باقي الدول مثل: ماليزيا، البحرين، مصر، الكويت، فتضم بنكاً واحداً ضمن هذه القائمة، ولو لم يكن ذلك الاستثناء من البنوك لعدم توفر المعطيات الكاملة خلال فترة الدراسة 2011-2015 لكانت إيران هي التي تضم أكبر عدد من البنوك الموجودة ضمن أحسن 25 مؤسسة مالية إسلامية من حيث الربحية، فعدد البنوك الإيرانية الإجمالي هو ثمانية بنوك، ثم تليها قطر بأربعة بنوك، ثم السعودية بثلاثة بنوك ثم الإمارات وماليزيا ببكين لكل واحد منهما، ثم بقية الدول: الكويت، البحرين، مصر، بينك لكل دولة.

- من حيث سنة التأسيس نجد أن أقدم بنك في هذه المجموعة من بنوك عينة الدراسة بنك دبي الإسلامي وبنك الجزيرة سنة 1975 مع أسبقية للبنك الأول لأن الثاني لم يبدأ عمله كبنك إسلامي، ثم مصرف الراجحي سنة 1976، وأحدث بنك في هذه المجموعة بنك بروة 2007 والذي قبله مصرف الريان 2006، ولدينا بنكان تأسسا سنة 2005 وهما بنك البلاد وبنك باساركاد، أما باقي البنوك فتأسسها يتراوح ما بين سنة 1977 وسنة 1997.

- من حيث الربح قبل الضريبة نجد أن مصرف الراجحي يحتل المرتبة الأولى بربح يقدر بـ 1822,98 مليون دولار، ثم يليه بنك دبي الإسلامي بربح يقدر بـ 947,01 مليون دولار، وأخيراً نجد بنك الجزيرة بربح يقدر بـ 152 مليون دولار.

أما من حيث الالتزام بتطبيق معايير بازل في حساب كفاية رأس، فإن جميع بنوك هذه العينة تطبق تلك المعايير مع اختلاف في التطبيق، إذ هناك من البنوك من أشار في تقاريره السنوية إلى أنه بدأ في تطبيق معيار بازل 3، وهناك من لم يشر إلى ذلك مما يفهم منه بأنه لا يزال يطبق معيار بازل 2، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4: مدى تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال من طرف بنوك العينة

نوعية معيار بازل المطبق	البلد	البنك
بداية من سنة 2013 بدأ البنك يصدر إفصاحات يبين احتساب كفاية رأس المال وفق بازل 3	السعودية	الراجحي
لم يشر في تقاريره إلى أنه يتم احتساب كفاية رأس المال حسب بازل 3	الإمارات	بنك دبي الإسلامي
لم يشر في تقاريره إلى تطبيق مقررات بازل 3	إيران	بنك پاسارگاد BANK PASARGAD
أشار إلى أنه بداية من 1/1/2014 يتم تطبيق تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/336/2014 المتعلق ببازل 3	الكويت	بيت التمويل الكويتي
أشار في تقريره السنوي 2014 إلى أنه يتم تطبيق بازل 3 بداية من 1/1/2014	قطر	مصرف الريان
لم يشر في تقاريره إلى تطبيق مقررات بازل 3	الإمارات	مصرف أبو ظبي الإسلامي
أشار في تقريره السنوي 2014 إلى أنه يتم تطبيق بازل 3 بداية من 1/1/2014	قطر	مصرف قطر الإسلامي
أشار إلى أنه مصرف البحرين أصدر اللائحة النهائية لتنفيذ إطار بازل 3 والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من 01/01/2015	البحرين	مجموعة البركة
أشار في تقريره لسنة 2013 بأنه ابتداءً من 01/01/2013 تم بداية تطبيق بازل 3	السعودية	بنك البلاد
أشار في تقرير 2013 إلى أنه يتم تطبيق كفاية رأس المال الخاصة بالبنوك الإسلامية والمتوافقة مع متطلبات بازل 3 بداية من 01/01/2013	ماليزيا	BIMB HOLIDINGS BERHAD
في تقرير سنة 2015 أشار إلى أنه يتم احتساب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3	قطر	البنك الدولي الإسلامي
في تقرير سنة 2015 أشار إلى أنه يتم احتساب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3	قطر	بنك بروة
لم يشر في تقاريره إلى تطبيق مقررات بازل 3	مصر	بنك فيصل الإسلامي
لم يشر في تقاريره إلى تطبيق مقررات بازل 3	إيران	بنك كارافارين KARAFARIN BANK
أشار إلى أنه يتم تطبيق مقررات بازل 3 بداية من 01/01/2013	السعودية	بنك الجزيرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

ثالثاً- قياس أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية

بعد التعرف على بنوك عينة الدراسة والمتمثلة في خمسة عشر بنكاً المستخرجة من قائمة أحسن 25 مؤسسة مالية إسلامية لسنة 2015 من حيث الربح قبل الضريبة، سنحاول في هذا العنصر تقدير أثر التقيد بكفاية رأس المال في ربحية هذه البنوك، وذلك بجعل كفاية رأس المال متغيراً مستقلاً وكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول متغيرين تابعين، لذلك تم جمع نسبة كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لكل بنك لمدة خمس سنوات من 2011 إلى 2015.

لمعالجة إشكالية البحث أي مدى تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك، وبما أن لدينا متغيرين تابعين ومتغيراً واحداً مستقلاً؛ فإن علينا تقدير أثر كفاية رأس المال في كل مؤشر من مؤشرات الربحية على حدة، ومنه في هذه الحالة يجب دراسة وتقدير نموذجين لانحدار خطي بسيط، حيث النموذج الأول يعني بتقدير أثر كفاية رأس المال في العائد على الأصول، والنموذج الثاني يعني بتقدير أثر كفاية رأس المال في حقوق الملكية.

أما عن الانحدار الخطي البسيط فيقصد به اعتماد المتغير التابع y على متغير مستقل واحد وهو x لذلك في دراستنا نجد أن لدينا متغيرين تابعين ROE العائد على حقوق الملكية و ROA العائد على الأصول أما المتغير الوحيد المستقل هو CAR كفاية رأس المال، وبالتالي يمكن كتابة النموذجين للانحدار كالتالي:

$$(ROA = a + b(CAR \quad \text{و} \quad (ROE = a + b(CAR$$

حيث:

a: ثابت الانحدار أو الجزء المقطوع من محور y ؛

b: ميل الخط المستقيم أو معامل انحدار y على x أو y/x وتحسب القيمتان a و b وفق العلاقتين التاليتين.

$$b = \frac{n \sum x y - (\sum x) (\sum y)}{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \quad a = \frac{\sum y - b \sum x}{n}$$

لتحديد النموذجين الخاصين بتقدير أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك وفق

المعطيات المتحصل عليها لخمس عشرة بنكا مستخرجا من أحسن 25 مؤسسة مالية إسلامية من حيث الربح قبل الضريبة، نستعين بالبرنامج الإحصائي Eviews 7، وبعد جمع المعطيات عن كفاية رأس المال وحساب العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول تم إدخال هذه المعطيات للبرنامج الإحصائي لنتحصل على النتائج كالتالي: الجدول رقم 5: يوضح النموذجين لتأثير كفاية رأس المال على ROA و ROE.

المعادلة	نوع النموذج
$RAC * 1716,0 + 9484,0 = AOR$	نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال
$RAC * 5250,0 + 4233,6 = EOR$	نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews 7.

بعد تقدير النموذجين المعبرين عن ربحية البنوك من حيث العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وجب علينا اختبار هذين النموذجين إحصائياً، من خلال عنصرين: اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى وتشخيص القوة الإحصائية للنموذج.

1- اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى

يتم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى من خلال ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- فرضية ثبات التباين؛
- فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى في الجدول كالتالي:

الجدول رقم 6: يوضح اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى

فرضية التوزيع الطبيعي للبوآي	فرضية ثبات التباين	فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء	نوع النموذج
jarque-bera Prob (jarque-bera)	Heteroskedasticity Test: ARCH Prob (chi-square(1))	إحصائية دورين واتسن DW	نوع الاختبار
0.0071	0.0003	0.774474	نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال
0.0776	0.0022	0.799467	نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 7.

1-1- فرضية الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال أهم إحصائية وهي إحصائية دورين واتسن الموضحة في الجدول 5، حيث هذه الإحصائية تمثل القيمة المحسوبة للاختبار تأخذ قيمتها بين 0 و 4 وتتم مقارنة هذه القيمة بقيمة d الجدولية للاختبار وفق الشكل الذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى موجب أو سالب أو غير محدد، حيث قيم d_u, d_l, d محددة في الجدول الإحصائي لتوزيع دورين واتسن.

الشكل رقم 1: مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin-Watson

0	$p > 0$	d_l	?	d_u	$p = 0$	2	$p = 0$	$4 - d_u$?	$4 - d_l$	$p < 0$	4
	ارتباط ذاتي		غير محدد	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	قبول H_0	قبول H_0	غير محدد	غير محدد	سالب رفض H_0		
	موجب رفض H_0		(منطقة الشك)	قبول H_0	قبول H_0			(منطقة الشك)		سالب رفض H_0		

المصدر : شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان سنة 2012، ص 99.

من خلال الجدول 5 والشكل 1 واستعانة بجدول توزيع Durbin-Watson يتضح أنه في كلا النموذجين تتواجد إحصائية DW في منطقة رفض H_0 التي تنص

على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء موجب.

1-2- فرضية ثبات التباين

يتم اختبار هذه الفرضية باستخدام نماذج ARCH التي تعتمد على مضاعف لاغرانج والتي يتبع توزيع كاي مربع، ففي دراستنا اعتمدنا على البرنامج الإحصائي Eviews7 لحساب إحصائية مضاعف لاغرانج وحساب قيمة $\text{prob}(\chi^2(1)) < 0.05$ ، حيث كلما كان $\text{prob}(\chi^2(1)) < 0.05 < 0.1$ والتي تنص على ثبات التباين، أما في حالة $\text{prob}(\chi^2(1)) < 0.05 < 0.1$ ونقبل H_0 ونرفض H_1 والتي تنص على عدم ثبات التباين، فمن خلال الجدول رقم 3-4 يلاحظ أن النموذجين المقدرين لربحية البنوك ROA و ROE بـ دلالة كفاية رأس المال $\text{prob}(\chi^2(1)) < 0.05 < 0.1$ ، مما يجعلنا نرفض H_0 ونقبل H_1 والتي تنص على عدم ثبات التباين.

1-3- فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم اختبار هذه الفرضية برسم المدرج التكراري للبواقي، أو باستخدام اختبار jarque-bera، ففي دراستنا اعتمدنا على البرنامج الإحصائي Eviews7 لرسم المدرج التكراري للبواقي وحساب إحصائية jarque-bera وقيمة $\text{Prob}(\text{jarque-bera}) < 0.05$ ، حيث كلما كانت قيمة $\text{Prob}(\text{jarque-bera}) < 0.05$ والتي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما في حالة $\text{Prob}(\text{jarque-bera}) < 0.05$ ونقبل H_0 ونرفض H_1 والتي تنص على عدم التوزيع الطبيعي للبواقي، فمن خلال الجدول رقم 5 يلاحظ أن النموذجين يحققان فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي فأولاً يحققها عند مستوى معنوية أقل 5% والثاني عند مستوى معنوية أقل 10%.

2- تشخيص القوة الإحصائية للنماذج

يتم تشخيص القوة الإحصائية للنماذج المقدر من خلال معنوية المعالم المقدرة ومعنوية النموذج وجودة التوفيق في النماذج، لاختبار هذه العناصر في النماذج المقدر يمكن تلخيصها أولاً في هذا الجدول ثم التعليق عليها.

الجدول رقم 7: تشخيص القوة الإحصائية للنماذج المقدرة

جودة التوفيق R2	معنوية النموذج Prob(F-statistic)	معامل المتغير المستقل كفاية CAR رأس المال		النموذج
		المعامل (p)	المعامل	
0.224157	0.000018	0.0000	0.171699	نموذج العائد على الأصول بدلالة كفاية رأس المال
0.061358	0.032139	0.0321	0.525069	نموذج العائد على حقوق الملكية بدلالة كفاية رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 7.

2-1- معنوية المعامل المقدرة لكفاية رأس المال

يتم اختبار المعنوية الإحصائية للمعامل من خلال فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد آخر وتسمى هذه الفرضية بفرضية العدم H_0 ، وبما أن العلاقة بين X و Y قائمة على أساس نموذج خطي فإن انعدام هذه العلاقة يعني أن خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط أفقي (H_0)، قد يكون هذا الفرض غير صحيح مما يستدعي منا وضع فرض بديل (H_1):⁽¹⁾

لاختبار المعلم المقدرة للنموذجين لكفاية رأس المال، ومن خلال الجدول السابق المستنتج من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews7، اعتمدنا على القيمة الإجمالية مستوى المعنوية، حيث كلما كانت قيمة فإننا نرفض الفرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنوياً عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%، أما إذا كانت فإننا نرفض الفرض البديل H_1 ونقبل الفرض العدم H_0 ، أي أن المعلمة المقدرة لا تختلف معنوياً عن الصفر وأن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%.

من خلال الجدول رقم 6 يلاحظ أن القيمة الإجمالية أقل من أو تساوي 5% و 10% لكلا النموذجين ففي هذه الحالة نرفض الفرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنوياً عن الصفر وأن قيمتها المقدرة لها

(1) محمد شبيخي: طرق الاقتصاد القياسي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، 2012، ص 42.

دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% و10%.

2-2- المعنوية الكلية للنماذج

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر وذلك من خلال فرضيتين كالتالي⁽¹⁾:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = 0 \\ H_1: \alpha_{j0} (\alpha_j \neq 0) \quad \forall j = 1, 2, 3, 4 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 6 السابق المستنتج من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 7، اعتمدنا على قيمة (F-statistic)، حيث كلما كانت قيمة فإننا نرفض الفرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 ، أي أن للنموذج معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%، أما إذا كانت قيمة فإننا نرفض الفرض البديل H_1 ونقبل الفرض العدم H_0 ، أي أن النموذج ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو 10%.

ففي الجدول رقم 6 يلاحظ أن كلا النموذجين المقدرين لربحية البنوك بدلالة كفاية رأس المال لديهما معنوية إحصائية كلية لكل نموذج وهذا بسبب قيمة.

2-3- جودة التوفيق

يتم اختبار جودة التوفيق للنموذجين من خلال معامل التحديد المتعدد R^2 الذي يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع Y بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في كل نموذج ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية⁽²⁾:

$$R^2 = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}$$

يلاحظ من خلال الجدول رقم 6 أن معامل التحديد R^2 والذي يعبر عن جودة التوفيق والتي هي في النموذجين ROA و ROE هي 22.4% و6.13% على

(1) المرجع السابق، ص 43، 46.

(2) المرجع نفسه، ص 67.

التوالي، والتي تعتبر ضعيفة جداً حيث إن النموذج المقدر ل ROA يفسر لنا 22.4% من التغيرات الإجمالية للعائد على الأصول والنموذج ROE يفسر لنا 6.13% من التغيرات الإجمالية للعائد على حقوق الملكية.

وفي الأخير بعد اختبار النموذجين ROA و ROE من خلال عنصري تحقيق فرضيات طريقة المربعات الصغرى وتشخيص القوة الإحصائية للنموذجين، يتبين لنا أنه في تحقيق فرضيات طريقة المربعات الصغرى يلاحظ أن معظمها غير محققة إلا واحدة من أصل ثلاثة، حيث فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وفرضية ثبات التباين كلاهما غير محققة إلا فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي محققة، وهذا ما يؤثر على جودة النماذج، إلا أنه مادام الهدف من الدراسة معرفة وقياس أثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك وليس التنبؤ بربحية البنوك من خلال كفاية رأس المال فهذه الطريقة -أي طريقة المربعات الصغرى- تحقق لنا هذا الهدف.

رابعاً- تحليل النتائج

بعد تقدير نموذجي ربحية البنوك ROA و ROE بدلالة كفاية رأس المال واختبارهما يمكن من خلال هذه النماذج معرفة مدى تأثير كفاية رأس المال على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

للتذكير نموذج العائد على الأصول

« $ROA = -0.9484 + 0.1716 * CAR$ » هي المقدرة للمتغير التابع ROA العائد على الأصول عند انعدام التغيرات المستقلة في كفاية رأس المال؛ $0.1716 =$ هي التغير المقدر في المتغير التابع ROA عند زيادة كفاية رأس المال بوحدة واحدة وبما أن إشارة موجبة فإن ذلك يدل على العلاقة الطردية بين كفاية رأس المال والعائد على الأصول.

أما عن نموذج العائد على حقوق الملكية

$$ROE = 6.4233 + 0.5250 * CAR \text{ «} = 6.4233 \text{»}$$

هي المقدرة للمتغير التابع ROE العائد على حقوق الملكية عند انعدام التغيرات المستقلة في كفاية رأس المال؛ $0.5250 =$

هي التغير المقدر في التغير التابع ROE عند زيادة كفاية رأس المال بوحدة

واحدة، وبما أن إشارة موجبة فإن ذلك يدل على العلاقة الطردية بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

يلاحظ من خلال هذا التحليل أن تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك هو تأثير إيجابي، حيث كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بوحدة واحدة فإنها تؤثر أي ترتفع ربحية البنوك بـ 0.1716 بالنسبة للعائد على الأصول بقدرة تفسيرية قاربت 23 % و 0.5250 بالنسبة للعائد على حقوق الملكية بقدرة تفسيرية قاربت 7 %، ويعتبر تأثير كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية أعلى من تأثير كفاية رأس المال على العائد على الأصول، وبالرغم من أن معاملات تأثير كفاية رأس المال على كل من ROA و ROE ذوا معنوية إحصائية مما يجعلهما مقبولين إحصائياً، إلا أن القدرة التفسيرية للنموذجين ضعيفة خاصة نموذج ROE، مما يجعل علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وربحية البنوك ضعيفة، وهذا ما يدل على وجود متغيرات أخرى مستقلة لها تأثير على ربحية البنوك أعلى من كفاية رأس المال.

الخلاصة ونتائج البحث

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن لكفاية رأس المال أهمية كبرى في العمل المصرفي، وتأثيرها بالغا على الوضعية المالية للبنك وعلى سمعته بشكل عام، ويمكن تلخيص أهم نتائج البحث فيما يلي:

- تعتبر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تسعى إلى الحفاظ على السلامة المالية للبنك وإلى حماية أموال المودعين وتغطيتها ضد المخاطر، وقد عرف قياسها تطوراً تاريخياً مستمراً بتطور إدارة البنوك، وأيضاً بتطور إدارة المخاطر، حتى وصلنا اليوم إلى معيار بازل 3.
- البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تخضع لرقابة البنك المركزي في كل دولة، ومن ثم فهي ملزمة بتحقيق كفاية رأس المال في حدها الأدنى، سواء كما تنص عليها المعايير الدولية مثل معيار لجنة بازل، أو كما تنص عليه القوانين والتنظيمات الخاصة بكل دولة. كما تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، وهذا ما يجعلها تسعى إلى الاهتمام بكل الجوانب التي من شأنها أن تعظم ذلك الربح من خلال أنشطتها ومؤشرات أدائها.
- تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية أن هناك ارتباطاً وعلاقة طردية إيجابية بين كفاية رأس المال والربحية في البنوك (حتى في ظل قدرة تفسيرية ضعيفة)، ومن ثم فإن التقيد بمعيار بازل العالمي الذي يقيس كفاية رأس المال لا يساعد فقط على تدنية المخاطر بالنسبة للبنك، بل

يسهم أيضاً في الرفع من مردوديته وربحيته، وهو الهدف الذي يسعى إليه أي بنك بكونه مؤسسة اقتصادية وتجارية.

- إن علاقة الارتباط الضعيفة بين كفاية رأس المال وربحية البنوك تدل على وجود متغيرات أخرى مستقلة لها تأثير أكبر على الربحية مقارنة بتأثير كفاية رأس المال.

توصية البحث

بما أن للبنوك الإسلامية طبيعة عمل مختلفة عن البنوك التقليدية، فإن طريقة حساب كفاية رأس المال سوف تكون بالتأكيد مختلفة حتى تعبر بشكل أدق عن الوضعية المالية للبنك الإسلامي، وهذا ما سعى إليه مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا، وذلك من خلال إصدار معيار كفاية رأس المال في ديسمبر 2005 والذي يتلاءم مع معيار بازل 2، ثم إصدار المعيار رقم 15 المعدل لكفاية رأس المال في ديسمبر 2013 والذي يتلاءم مع معيار بازل 3، لكن المشكلة أن هذه المعايير ليست ملزمة التطبيق بالنسبة للبنوك الإسلامية رغم ما ينفق فيها من مال وجهد ووقت، فعلى سبيل المثال تشير إحصائيات المجلس إلى أن المعيار رقم 15 المتعلق بتطبيق كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب اتفاقية بازل 3 والذي صدر في ديسمبر 2013 وبعد حوالي سنة ونصف من صدوره لم يطبقه سوى ثلث الأعضاء في المجلس⁽¹⁾، رغم أنه يلقي اعترافاً رسمياً من لجنة بازل نفسها.

لذلك نوصي بإلزامية تطبيق تلك المعايير من طرف الهيئات الرقابية للدول التي تعمل فيها البنوك الإسلامية ومعظمها بلدان إسلامية، لأن ذلك من شأنه أن يقلل من المخاطر التي يتعرض لها البنك من جهة، ويرفع من مردودية البنك بشكل أفضل من تقيدها بمعيار بازل نفسه من جهة أخرى، مادامت معايير المجلس مستنبطة من معايير بازل نفسها وتراعي خصوصية العمل لدى البنوك الإسلامية، وقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن ذلك التقيد يؤثر إيجاباً على ربحية البنك ولو بشكل ضعيف.

(1) - rehkohK namheR ru dihaZ :fo tnepoleveD dnaisuS elbaniatsumalsI
ci laicnaniF scivresS dniretM-diM- weiver fo neT- Yeraef ,krowemarf ,repa
p ,ta detneserp :ht10 dniretlanoitanoC fnoecnere noI cimsl dna scimonocE dnaniF ,
D ,ahorataQ ,23-24 hcram 2015.

مواقع البنوك محل الدراسة

- الراجحي <http://www.alrajhibank.com.sa> - 06/05/2016
- بنك دبي الإسلامي <http://www.dib.ae> - 08/05/2016
- بنك پاسارگاد BANK PASARGAD <http://en.bpi.ir> - 09/05/2016
- بيت التمويل الكويتي <http://www.kfh.com> - 09/05/2016
- مصرف الريان <http://www.alrayan.com> - 09/05/2016
- مصرف أبو ظبي الإسلامي <http://www.adib.ae> - 10/05/2016
- مصرف قطر الإسلامي <http://www.qib.com.qa> - 11/05/2016
- مجموعة البركة <http://www.albaraka.com> - 12/05/2016
- بنك البلاد <http://www.bankalbilad.com> - 07/05/2016
- BIMB HOLIDINGS BERHAD <http://www.bimbholdings.com> - 13/05/2016
- البنك الدولي الإسلامي <http://www.qiib.com.qa> - 13/05/2016
- بنك بروة <http://www.barwabank.com> - 13/05/2016
- بنك فيصل الإسلامي <http://www.faisalbank.com.eg> - 13/05/2016
- بنك كارافارين KARAFARIN BANK <http://www.karafarinbank.ir> - 13/05/2016
- بنك الجزيرة <http://www.baj.com.sa> - 13/05/2016

الملاحق

ملحق رقم 1: يوضح المعطيات التفصيلية لمتغيرات الدراسة لبنوك العينة

نسبة العائد على الأصول (%) ROA	نسبة العائد على حقوق الملكية (%) ROE المملكية	نسبة كفاية رأس المال CAR (%)	السنة	البنك	البلد
3.64	23.1	20.3	2011	الراجحي	السعودية
3.23	22.54	19.83	2012		
2.72	19.37	19.6	2013		
2.33	17.03	19.59	2014		
2.29	16.11	20.83	2015		
1.17	10.33	18.2	2011	بنك دبي الإسلامي	الإمارات
1.28	11.50	17.4	2012		
1.65	12.77	18.2	2013		
2.36	16.47	14.9	2014		
2.80	18.96	15.5	2015		
3.82	25.35	23.96	2011	Iran	BANK PA-SARGAD
4.53	24.28	24.71	2012		
5.10	29.07	22.32	2013		
5.07	36.49	19.11	2014		
3.41	25.72	19.84	2015		
0.29	2.35	13.73	2011	الكويت	بيت التمويل الكويتي
0.88	7.72	13.93	2012		
0.97	8.05	17.44	2013		
0.96	7.69	16.25	2014		
1.13	9.14	16.67	2015		
3.13	18.02	22.07	2011	قطر	مصرف الريان
2.60	16.67	16.88	2012		
2.71	17.02	20.55	2013		
2.75	17.99	18.36	2014		
2.48	16.83	18.54	2015		
1.54	13.85	17.39	2011	الإمارات	مصرف أبوظبي الإسلامي
1.50	11.32	21.42	2012		
1.54	11.27	16.86	2013		
1.63	13.08	14.36	2014		
1.68	13.45	15.14	2015		

2.21	11.77	18.58	2011	قطر	مصرف قطر الإسلامي
1.71	9.13	15.05	2012		
1.76	9.92	16.51	2013		
1.92	11.98	14.6	2014		
1.82	12.95	14.1	2015		
1.30	12	20.66	2011	البحرين	مجموعة البركة
1.30	13	18.47	2012		
1.30	13.00	16.49	2013		
1.20	14.00	16.1	2014		
1.20	14.00	14.55	2015		
1.35	10.11	18.31	2011	السعودية	البلاد
3.28	24.19	18.52	2012		
2.21	15.40	17.14	2013		
2.12	15.72	16.71	2014		
1.63	12.78	15.88	2015		
1.09	12.35	16.47	2011	ماليزيا	BIMB HOLI-DINGS BERHAD
1.27	13.81	14.21	2012		
1.25	16.52	14.056	2013		
1.14	18.81	13.35	2014		
1.11	17.81	15.32	2015		
2.90	15.64	24.76	2011	قطر	البنك الدولي الإسلامي
2.62	15.21	18.66	2012		
2.38	14.50	18.86	2013		
2.27	15.46	16.27	2014		
1.99	14.39	16.71	2015		
1.81	6.35	31.2	2011	قطر	بنك بروة
1.56	6.86	22	2012		
1.71	9.20	18.5	2013		
1.99	11.73	16.6	2014		
1.75	10.99	16.6	2015		
1.06	18.30	17.73	2011	مصر	بنك فيصل الإسلامي
1.66	27.02	18.69	2012		
1.46	21.47	17.76	2013		
1.31	17.82	16.4	2014		
1.43	18.73	15.82	2015		

4.50	19.9	16.73	2011	إيران	KARAFARIN BANK
4.60	30.2	19.78	2012		
4.20	26.30	20.59	2013		
4.10	28.30	16.65	2014		
3.30	24.60	17.13	2015		
0.84	6.22	15.72	2011	السعودية	بنك الجزيرة
1.11	9.89	17.4	2012		
1.17	11.92	15.01	2013		
0.90	9.63	14.05	2014		
1.98	18.97	15.83	2015		

المصدر: بالاعتماد على مواقع وتقارير البنوك محل الدراسة.